استقطاب الإستثمار الأجنبي للجزائر بين الواقع والمأمول

أ/ قاشي يوسف[1]

ملخص:

لقد تزايدت أهمية الإستثمار الأجنبي في وقتنا الحاضر نظرا لكونه يعتبر مدخلا مهما ضمن مداخل تحقيق التنمية الإقتصادية، وعلى هذا جاءت هذه الورقة البحثية لتتناول مدى قدرة المناخ الإستثماري في الجزائر على استقطاب هذا الإستثمار، ومن ثمة الوقوف عند الجوانب الإيجابية والسلبية لعوامل المناخ الإستثماري وذلك بغرض اقتراح بعض التدابير والإجراءات التي تساعد على وجود بيئة جاذبة لهذا الإستثمار في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار، الإستثمار الأجنبي، المناخ الإستثماري، البيئة الإستثمارية الجزائرية.

Abstract

We have increased the importance of foreign investment in the present time due to the fact that it is an important input in the entrances to the achievement of economic development, and this came this paper to address the extent of the investment climate in Algeria's ability to attract this investment, and there is a stop at the positive and negative aspects of the investment climate factors for the purpose of proposal some of the measures and procedures that help to the presence of an attractive environment for this investment in Algeria.

Key words: investment, foreign investment, investment climate, Algeria's investment environment.

مقدمة

تستهدف الدولة تحقيق التّنمية الإقتصادية من خلال تبني سياسة وإستراتيجية اقتصادية تتوافق والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة فيها، فالهدف العام من القيام بالسياسة الإنفاقية والتدخل بالطرق المباشرة أو غير المباشرة في النشاط الإقتصادي هو إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع وتحقيق التنمية الإقتصادية. لقد كان هذا الدور منوط بالدولة لتحقيقه من خلال إتباع سياسة اقتصادية تحفز وتشجع القطاع الخاص المحلي على المساهمة في

[1] أستاذ محاضر –ب–، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

تحقيق هذه التنمية في ظل إتباع وتطبيق آليات السوق الحر، لكن في ظل العولمة وما حملته من تغيرات وخصائص أدى ذلك إلى زيادة درجة انفتاح الدول على العالم الخارجي في ظل سيادة مبدأ حرية تحرك عوامل الإنتاج والذي يعد من الخصائص المميزة للعولمة الإقتصادية، فهذه الأخيرة أزالت كل الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال من قطر إلى آخر، وفي ظل هذه التغيرات ازدادت الأهمية المعطاة للإستثمار الأجنبي للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية، وعلى هذا أصبحت الدول تتهافت على جذب هذا الإستثمار من خلال تقديم عديد التسهيلات والإمتيازات وتوفير كل العوامل الجاذبة له، والدولة الجزائرية لم تخرج عن هذا الإطار ففي ظل الإنفتاح الإقتصادي وتغير النمط الإقتصادي المتبع من الإقتصاد المخطط والموجه مركزيا إلى إتباع آليات السوق الحر قامت بإدخال عديد الإصلاحات على التشريعات المنظمة للنشاط الإقتصادي، وفي إطار قوانين الإستثمار قدمت العديد من التسهيلات و التحفيزات الضريبية، ناهيك عن سعي السلطات الجزائرية لتهيئة الظروف الملائمة لجذب الإستثمار الأجنبي، وذلك بغرض الإستفادة من المزايا التي يحققها هذا الإستثمار.

إشكالية البحث: من خلال كل ما سبق تتبلور إشكالية بحثنا هذا والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي: **هل يعتبر المناخ الإستثماري في الجزائر ملائما لجذب هذا الإستثمار، وفيما تتمثل أهم عراقيل جذب هذا الإستثمار وما هي مختلف السبل الواجب إتباعها من أجل الوصول إلى بيئة جاذبة له؟**

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الدور المتعاظم للإستثمار الأجنبي عبر الحدود والأهمية المتزايدة له، إضافة إلى تهافت الدول على جذب هذا الإستثمار للتوطن فيها، وعلى هذا جاءت هذه الورقة البحثية لتتناول واقع الإستثمار الأجنبي في الجزائر ومحاولة حصر المعوقات التي تقف في سبيل انسياب هذا الإستثمار إلى الجزائر، الأمر الذي ينعكس في النهاية على تحقيق النمو الإقتصادي ومن ثمة انعكاس ذلك على تحقيق التنمية الإقتصادية.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية التعرض إلى:

- أهمية الإستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة؛
- مكونات مناخ الإستثمار وأهمية إعطاء العناية اللازمة لتوفر هذا المناخ من طرف الدول؛

- الأسباب التي تقف عائقا في وجه انسياب هذا الإستثمار إلى الجزائر؛
- بعض الحلول التي نراها كفيلة بإزالة الحواجز التي تقف في طريق انسياب هذا الإستثمار إلى الجزائر.

المنهج المتبع: من خلال هذه الورقة البحثية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، والذي نرى أنه المنهج الملائم لمثل هذه الأبحاث وذلك من خلال الوصف المفاهيمي للإستثمار الأجنبي ومبادئه وأهميته إضافة إلى الوصف التشخيصي لمكونات مناخ الإستثمار الأجنبي، ناهيك عن التطرق إلى واقع هذا الإستثمار في الجزائر لنقوم بمحاولة تحليل الأسباب التي تقف في طريق انسياب هذا الإستثمار إلى الجزائر ومن ثمة اقتراح بعض التدابير.

تقسيمات البحث: من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذا مختلف الأسئلة الفرعية لهذا البحث ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور الأربعة التالية:

- ماهية الإستثمار الأجنبي وأهميته؛
- المناخ الملائم لجذب للإستثمار الأجنبي؛
- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- معوقات جذب الإستثمار الأجنبي وبعض الحلول.

المحور الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي وأهميته

في خضم العولمة الإقتصادية وازدياد حرية حركة رؤوس الأموال وزوال الحدود الجغرافية أصبحت الدول تحاول استقطاب الأموال الخارجية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية، في هذا المحور نتطرق إلى مفهوم الإستثمار الأجنبي؛ أشكاله؛ دوافعه وأهميته.

أولا :تعريف الإستثمار الأجنبي: للإستثمار الأجنبي العديد من التعاريفّ وذلك حسب الزاوية المنظور إليها لهذا الإستثمار من طرف الكتاب والباحثين، وفي هذا الإطار نقدم التعارف التالية:

- يعرّف الإستثمار الأجنبي على أنه الإستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر[1]، إذا يمكن أن ينظر إلى الإستثمار الأجنبي على أنه

[1]- زغيب شهرزاد: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق (مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد08، سبتمبر2005)، ص72.

ذلك الإستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا ويوفر فرص العمل؛

- يعبر الإستثمار الأجنبي عن انتقال رأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها أو الإكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض بهدف الحصول على فوائد مجزية[1].

من هذه التّعاريف يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي هو ذلك الإستثمار الوافد من الخارج (من غير المواطنين المقيمين في الخارج)، والذي يكون في المجالات الإستثمارية سواء كانت إنتاجية أو خدمية أو توظيفات مالية.

ثانيا: أشكال الإستثمار الأجنبي: هناك العديد من التقسيمات للإستثمار الأجنبي حسب المعيار المتبع في التصنيف، يمكن أن نتناول أشكال الاستثمار الأجنبي بحسب طبيعته كالتالي●:

1- الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعرّف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الإستثمارات في مشروع معين ناهيك عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[2]. ويعرف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه الإستثمار الذي هدفه حيازة مصالح دائمة في المؤسسة

1- دريد محمود السامرائي: الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية (ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس2006)، ص72.

● يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي على أساس محاور أخرى غير هذا المحور الذي اعتمدناه ومن بين هذه المحاور:

-التقسيم على حسب النشاط الوظيفي للشركة: يمكن أن يصنف الاستثمار إلى استثمار خاص بالإنتاج الدولي واستثمار خاص بالتسويق الدولي؛

-التقسيم تبعا لملكية المشروع: استثمارات مملوكة ملكية مطلقة وجزئية، وتلك التي لا تنطوي على تملك الطرف الأجنبي لمشروعات الاستثمار؛

-التقسيم حسب نوع النشاط: الإستثمار الإنتاجي والتجاري.

2- عبد السلام أبو قحف: نظرية التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبي (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989)، ص13.

التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان بلد المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة[1]، ويكون استثمار أجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10٪ أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال[2]. أما منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) فتعرّفه على أنه ذلك الإستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة في المؤسسات لاسيما ذلك الإستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع؛
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة؛
- إقراض طويل الأجل "خمس سنوات أو أكثر"[3].

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال يمكن ذكر أهمها[4]:

- المشاركة المختلطة المتساوية أو غير المتساوية في إطار العلاقات الإقتصادية بين الدول أي الإنتاج المشترك وإنجاز اقتصاديات الحجم، وتكون المشاركة بين أحد أو بعض المستثمرين الوطنيين وشركاء أجانب من دولة أخرى؛
- الإستثمار في المناطق الحرة والتي تعني وجود حيز محدد جغرافيا ومعرف إدريا يمتاز بإعفاء جمركي وضريبي؛
- عقود تسليم المفتاح بانتهاء المستثمر الأجنبي من المشروع كما هو الحال في إنشاء المباني والفنادق ومحطات الكهرباء .....الخ؛
- عقود الإدارة وعقود التسيير؛
- الرخص من خلال الإتفاقيات التي تسمح للمؤسسة الأجنبية والمالكة للشّهادات والترخيصات في التنازل عنها لصالح مؤسسة محلية، كبراءات الإختراع

1- فارس فوضيل: هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،العدد10، 2004)،ص209.

2- أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (الدار الجامعية، الإسكندرية،2004 - 2005)، ص19.

3- فارس فوضيل: هل يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص209.

4- بن حمودة فطيمة المولودة بن عبد العزيز: الضريبة والاستثمار الأجنبي في الجزائر مقابلة بين التحفيز والإعاقة (مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية التجارية والتسيير، جامعة البليدة، أيام 11-12 ماي 2003)، ص36،37.

وحقوق الملكية وعلامات المنتج.....الخ؛

– الإنتاج من الباطن● باتفاق يكون بين مؤسستين تكون الأولى مصدر الأمر والثانية هي التي تنتج من الباطن بتفويض للقيام بإنجاز أو تصريف جزء من الإنتاج أو كله وتبقى المؤسسة مصدر الأمر هي المسئولة أمام زبائنها؛

– العقود المبرمة في مجال البترول والتعدين والقيام بعمليات الإستكشاف والتنقيب والتنفيذ الفني وذلك لصالح المؤسسات المحلية التي تبقى متمتعة بالملكية والإدارة؛

– العقود المؤقتة للإستثمارات الدولية كحقوق الإمتياز والتشغيل لفترة محددة؛

– مشروعات الإستثمار الأجنبي الموجهة لتدعيم البنية الأساسية (الهياكل القاعدية)؛

– عمليات الشراء الكلي أو الجزئي للمؤسسات من قبل المستثمر الأجنبي برأسماله الخاص؛

– الإعتماد الإيجاري الدولي المدعم من قبل المستثمرين الأجانب من أجل إتاحة الأموال بكراء الأصول الإستثمارية بين المتعاملين المتواجدين في الدول المختلفة.

2- الإستثمار الأجنبي غير المباشر:

يتعلق الإستثمار الأجنبي غير المباشر بقيام المستثمر الأجنبي التعامل في الأنواع المختلفة من الأوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية أو حقوق دين، وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الإستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال المؤسسات المالية المتخصصة (مثل صناديق الإستثمار) عن طريق شراء الأدوات المالية التي تصدرها[1]. كما يعرّف على أنه الإستثمار في الأدوات المالية الذي ينطوي على تملك الأفراد والهيآت والشركات لبعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من

● هذا النوع من الاستثمار يسمى في لغة القانون والنصوص القانونية "عقود المناولة" وهذا اللفظ أصدق تعبيرا لأن المؤسسة مصدر الأمر تناول أو تقدم المشروع لمؤسسة أخرى للقيام به.

1 أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، مرجع سابق،ص43.

الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الإستثماري[1].

ثالثا: دوافع الإستثمار الأجنبي

يعود الدافع إلى الإستثمار في غير الوطن الأم إلى مجموعة من العوامل والمزايا التي يريد أن يحققها المستثمر ومن جملة هذه الدوافع نذكر ما يلي[2]:

- طبيعة النشاط الإقتصادي والتجاري، حيث تلعب طبيعة السلع المنتجة من قبل صاحب المشروع دورا مهما في دفعه للإستثمار في الخارج، إذ أن هناك بعض أنماط السلع سريعة التلف والتي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تلافي الخسارة بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس المال إلى السوق الملائم ومباشرة الإنتاج فيه؛

- السعي إلى زيادة العوائد، إذ أن الهدف من أي مشروع استثماري هو ديمومة هذا المشروع، ولا يتم ذلك إلا من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على تحقيق مستوى معين من العوائد، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر الأجنبي يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه، وعليه فيتجه المستثمرون للإستثمار في دول أخرى سعيا وراء تحقيق الأرباح من خلال الإنتاج بنفقة أقل مستندة ومعتمدة على اختلاف درجات نمو الإقتصاديات الوطنية المتنوعة واختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول؛

- الرغبة في النمو والتوسع: لا يعد تحقيق العوائد السبب الوحيد في القيام بالإستثمار الأجنبي بل إن من بين العوامل الأساسية التي تؤدي إلى قيامه هو السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من الحصة السوقية؛

- التخفيف من مخاطر الإعتماد على سوق اقتصادية واحدة، فالمستثمر الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في الدول والأسواق المختلفة كي يخفف من حدة الإنعكاسات السلبية للأزمات الإقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.

رابعا: أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة

سوف نتناول هذه الأهمية من خلال مدخلين، المدخل الأول نتطرق فيه إلى أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر والمدخل الثاني نتناول في أهمية

1 عبد السلام أبو قحف: نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق،ص13.
2 السامرائي دريد محمود: الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مرجع سابق، ص 76.

الإستثمار الأجنبي غير المباشر.

1- أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة: إن الدول المضيفة وعلى الخصوص الدول النامية تفتح الباب أمام الإستثمار الأجنبي وتوفر له المناخ الملائم نظرا لما له من أهمية تذكر[1]:

- أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل العجز في الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول؛

- يعوض الإستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاصل في الإدخار القومي وذلك لتمويل عمليات التنمية والإستثمار؛

- ونظرا لأنه من الضروري القيام بقدر من الإستثمار وذلك للحفاظ على مستوى معين من النمو الإقتصادي بعيد المدى، فهو يساعد الإقتصاد على التأقلم مع الصدمات الإقتصادية الخارجية إذا ما أحسنت إدارته؛

- قد يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة؛

- الإستثمار الأجنبي يتضمن نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة وبالتالي سوف تكتسب هذه الأخيرة مهارات تكنولوجية لدى عامليها بشرط القدرة على التّعلم؛

- الإستثمار الأجنبي يتيح فرص عمل في حال قيام مشاريع جديدة ويشجع الدخول إلى سوق التصدير.

2- أهمية الإستثمار الأجنبي غير المباشر بالنسبة للدول المضيفة: يحقق الإستثمار الأجنبي غير المباشر منافع عديدة للدول المضيفة، فهو يساعد على تنشيط سوق الأوراق المالية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي لأن التمويل يعتبر عصب وشريان الإقتصاد، ويتم هذا التطوير من خلال ما يلي[2]:

- المساهمة مباشرة في تمويل الشركات المحلية في السوق الأولية إما في صورة إقراض للتمويل " سندات" أو على شكل المشاركة في الملكية "أسهم"؛

1 رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (ط 01، المكتبة العصرية، مصر، 2007)، ص86، 87.

2 أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ،مرجع سابق، ص 46، 47.

- زيادة درجة سيولة الأوراق المالية حيث يستطيع المستثمر الأجنبي شراء هذه الأوراق وبيعها بسرعة والحصول على أمواله متى أراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وارتفاع قيمتها، الأمر الذي يشجع الشركات المحلية على طرح المزيد من الإصدارات وهو ما يدفع إلى تنشيط سوق الأوراق المالية؛

- تحث المشاركة الأجنبية في سوق رأس المال المحلية على تطوير القواعد المحاسبية ونظم التقارير وعلى رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات لأداء الشركات، وذلك نتيجة لطلب المستثمر الأجنبي لمستوى متقدم من الخدمات التي تساعد على التداول مثل شركات السمسرة، الحفظ والإيداع والتسوية والمقاصة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة درجة نمو وكفاءة السوق المالية.

المحور الثاني: المناخ الملائم لجذب للإستثمار الأجنبي

إن متطلبات الإستثمار الأجنبي تشمل توليفة من العوامل الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية التي يتطلب توفرها في بيئة ما حتى تكون جاذبة أو قاطبة للإستثمار الأجنبي. هذا ما يطلق عليه تسمية مناخ الإستثمار.

يعرّف مناخ الإستثمار لدولة ما على أنه مجمل الظّروف والأوضاع السّياسية و الإقتصادية و الإجتماعية والمؤسّسية والقانونية والإجرائية التي يمكن أن تؤثّر على فرص نجاح المشروع الإستثماري[1]، حيث يعد مناخ الإستثمار المحرك الأساسي لحفز الإستثمارات سواء الأجنبية منها أو المحلية و تحركاتها، إذ أنه من بين أسباب خروج الإستثمارات (هروب رؤوس الأموال المحليّة) وعدم توطّن وتوجّه الإستثمارات إلى البلد المضيف نجد ما يلي[2]:

- عدم توافر المناخ الإستثماري الذي يشجّع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم؛

- عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم الأمر الذي يدفع بشركات الإستثمار إلى البحث عن ظروف أفضل للإستثمار في الدول الأخرى للتّغلب على عدم ملائمة المناخ الإستثماري في الدولة الأم.

إذا لجذب الإستثمار الأجنبي لابد من توفر المناخ المناسب والذي قدمنا تعريفه أعلاه، هذا المناخ تتفاعل فيه العديد من العوامل التي تكونه،

1- زعباط عبد الحميد: المناخ الاستثماري في الجزائر (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004)، ص 59.

2- سامي أحمد غنيم؛ عبد الدايم أحمد الشويطر: التأصيل التّنظيري للإستثمار الأجنبي وضمانات طمأنته في الجمهورية اليمنية، دراسة مقارنة (مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2005)، ص 156.

وتختلف مكونات هذا المناخ بين الكتاب والمؤلفين، ولكن عموما نجد هذه المكونات تتعلق بعوامل سياسية وأمنية وأخرى مرتبطة بالعوامل الإقتصادية، ناهيك عن العوامل ذات الطبيعة المالية والضريبية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في النقاط الموالية.

أولا- العوامل السياسية و الأمنية: تلعب العوامل السياسية والنظام السياسي المتبع في دولة ما وكذا الأوضاع الأمنية دورا بالغا في استقطاب الإستثمارات الأجنبية لأن هذان العاملان يعدان من الضرورة بما كان، فعدم توفر الإستقرار السياسي و الأمني يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الإستثمار حيث يؤدي اللاإستقرار إلى فقدان المستثمر الثقة في جهاز الحكم، الأمر الذي يدفعه إلى تغيير أصوله الإستثمارية إلى مناطق أكثر استقرارا. والإستقرار الأمني و السياسي يرتبط بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أم ديكتاتوريا؛
- موقف الأحزاب السياسية تجاه الإستثمارات الأجنبية؛
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للإستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية؛
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الإقتصادية[1]؛
- كما أن عدم الإستقرار الأمني وانتشار الفوضى في البلد يؤدي إلى هروب الإستثمارات الأجنبية وعدم التوجه إلى ذلك البلد، ليس هذا فقط بل أن رؤوس الأموال المحلية سوف يؤدي بها الأمر إلى نفس المآل، لأنه في حالة عدم الإستقرار الأمني تصبح القوانين غير نافذة وتحل محلها القواعد الخاصة بالطوارئ وبذلك فالمستثمرون لا يمكنهم المغامرة بأموالهم في بلد يعرف اضطرابات أمينة وسياسية. ولا ترتبط العوامل السياسية بالجانب الأمني وفقط بل إن مؤشر المخطر السياسي له أسباب خارجية وأخرى داخلية[2]، فالأسباب الخارجية لمؤشر المخطر

1 - أنظر قويدري محمد: أثر تطوير مناخ الإستثمار على استقطاب رأس مال الأجنبي (مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، 22/23 أفريل 2003).

2- قدي عبد المجيد: مدخل للسياسات الإقتصادية الكلية (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003)، ص 256.

السياسي تتمثل في التبعية تجاه قوى عظمى وكذا التأثير السلبي للقوى السياسية الجهوية، أما أسباب المخاطر الداخلية فتترجم في توزيع النسيج السياسي وسلطة الجماعات والأحزاب السياسية، وكذا توزيع السكان حسب اللغة والعرق والدين، التدابير القمعية المتخذة من طرف الحكومة للبقاء في السلطة وموقفها تجاه الأجانب، ناهيك عن الوضع الإجتماعي بما فيه الكثافة السكانية ومستويات المعيشة.

ثانيا- العوامل الإقتصادية: وهي تلك العوامل التي تسهّل من مهمة المستثمر في قيامه بالعملية الإستثمارية ويمكن تلخيص هذه العوامل في العوامل المتعلقة بتوفير الموارد وعوامل مرتبطة بالموقع، وجملة من العوامل تتعلق بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج، وحزمة أخرى من العوامل تتعلق بحجم السوق والخدمات المتوفرة من طرف الدولة[1]:

أ/العوامل المتعلقة بتوفير الموارد والأخرى المرتبطة بالموقع وتتمثل في:

- وفرة المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية، ليس الوفرة فقط بل لابد أن تكون بأسعار تنافسية ومعقولة؛

- ضمان مصادر التموين كما هو الحال في القطاع الإستخراجي كالبترول والمعادن والغاز؛

- توفر المناخ الطبيعي الملائم للإستثمار، حيث أن قسوة البيئة ترفع من تكاليف العملية الإنتاجية الأمر الذي يجعل معه هامش الأرباح يتقلص خاصة إذا كانت المنافسة الكاملة هي ما يميز سوق السلعة المنتجة أو الخدمة المقدمة؛

ب/ العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج وتتمثل في:

- توفر اليد العاملة الرخيصة والمؤهلة، فالأولى تضمن تخفيض تكلفة الإنتاج الأمر الذي يؤدي لأن تكون المنتجات والخدمات لها القدرة على المنافسة في السوق، أما الثانية (اليد العاملة المؤهلة) فهي تضمن الحصول على منتجات وخدمات بجودة عالية وبمواصفات تنافسية؛

- وجود مواقع ملائمة "أراضي ومباني" غير مكلفة للإستثمار، حيث إنّ إقامة المشاريع الإستثمارية يتطلب توفر العقار وبمواصفات معينة، كقرب هذا العقار من مصادر التموين واتصاله بالخدمات العامة كالكهرباء والطرقات...الخ؛

1 عبد المجيد أونيس: مناخ الإستثمار (مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، 22/23 أفريل 2003).

- انخفاض تكاليف النقل والمواصلات داخل البلد المضيف، حيث أن المستثمر لابد له من وسائل النقل التي تسهل له من نقل منتجاته أي مراكز التوزيع، أو حتى بالنسبة للموزعين الآخرين إذا كان لا يقوم بالتوزيع هو بنفسه.

ج/ العوامل المرتبطة بحجم الأسواق والخدمات المتوفرة وتشمل ما يلي:

- وجود سوق كبير من حيث المستهلكين يمكّن المستثمر من تصريف منتجاته أو خدماته التي يقدمها، لأن من بين عوامل نجاح العملية الإنتاجية هو وجود السّوق لتصريف هذا الإنتاج؛

- تقديم الخدمات للمستهلكين لا ينبغي أن يكون ذو تكلفة عالية؛

- المعاملة التفضيلية للمستثمر في إطار تنمية المناطق الصناعية، ويتم ذلك من خلال تقديم التسهيلات للمستثمرين سواء ما تعلق بالبنى التحتية أو الخدمات العامة، ويدخل في هذا الإطار مدة التوصيل بهذه الخدمات وكذا الإجراءات المرتبطة بها.

ثالثا- العوامل الضريبية والمالية: وتتمثل هذه العوامل في جملة التحفيزات التي توفرها تشريعات الدول من أجل استقطاب هذا الإستثمار، فالإمتيازات الضريبية يمكن أن نلخصها في:

- منح تخفيضات ضريبية لفترة معينة عند بداية المشروع الإستثماري؛
- إعفاء المشروع الإستثماري من الضريبة عند بداية النشاط؛
- إعفاء الواردات "المواد الأولية وسلع التجهيز" من الرسوم الجمركية؛
- الإعفاء من رسوم التّصدير عند قيام المستثمر بعملية تصدير منتجاته.

فهذه المزايا تدخل في خانة سياسة التحفيز الضريبي المتبعة من طرف الدول من أجل استقطاب الإستثمار الأجنبي، وفي هذا المجال نرى أن تكون سياسة التحفيز الضريبي هذه مدروسة وشاملة ومتناسقة في مضمونها وليس عبارة عن إجراءات متناثرة.

أما عن العوامل المالية الأخرى فتتمثل في:

- توفير قروض بمعدلات تفضيلية وتوفير ضمانات تعويض القروض، ويعتمد هذا على مدى فعالية وكفاءة الجهاز المصرفي، حيث ينبغي أن تكون هناك مرونة في الإجراءات والشروط المطلوبة للحصول على القروض؛

- توفير ضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال وكيفياته، هذه الضمانات تكون من خلال السياسة الواضحة للدولة المستضيفة للإستثمار الأجنبي في مجال التعامل مع تحويل الأرباح ونسبة هذه الأرباح المحولة، إذ اليوم نجد أن الشركات الأجنبية عادة ما تمثل فروع لشركات الأم المتوطنة في بلدان أخرى، وبالتالي على الدول أن تضع القواعد القانونية الواضحة والبعيدة عن الغموض من أجل تحقق هذه الضمانة؛

- عدم التدخل في التسعير وترك الأسعار تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب وذلك أساس اقتصاد السوق، فينبغي على الدولة أن تترك حرية الأسعار لتتحدد وفق آليات العرض والطلب والمنافسة الموجودة في السوق؛

من جهة أخرى وفي مجال محددات الإستثمار الأجنبي يستعرض جغاتسن (Gegatheson) عشرة عوامل يعتبر توفرها أمر ضروري لوضع محيط مثالي للإستثمار، وهي تتداخل مع بعض ما تم ذكره أعلاه من العوامل المحددة لمناخ الإستثمار، هذه العوامل تتمثل في[1]:

- الاستقرار السياسي؛ - صلابة الاقتصاد؛ - المواقف العامة تجاه الأجانب؛
- السياسات الحكومية؛ - البنية التحتية؛ - اليد العاملة؛
- النظام المالي والمصرفي؛ - الإدارة العمومية؛ - محيط الأعمال المحلي؛
- مستوى المعيشة.

المحور الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي في الجزائر

رغم أن الجزائر تتوفر على إمكانات كبيرة من أجل استقطاب الإستثمار الأجنبي للتوطن في الجزائر إلا أن واقع الحال يثبت عكس ذلك، فإذا نظرنا إلى الإحصائيات التي توفرها الهيآت الوطنية نجد أن أغلب الإستثمارات الأجنبية المنجزة في الجزائر هي في القطاع الإستخراجي، فرغم أن البيانات تشير إلى ارتفاع نسبة القطاع الصناعي من هذه الإستثمارات إلا أن الواقع يؤكد أنها تكون في مجال قطاع المحروقات، ونصيب الإستثمارات الأجنبية من إجمالي الإستثمار المنجز في الجزائر خلال الفترة 2002 إلى 2012 يظهر من خلال الجدول أدناه

الجدول رقم01: الإستثمارات المنجزة للفترة 2002- 2012 حسب مصدر رؤوس الأموال

1- قدي عبد المجيد: مدخل للسياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 257.

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	النسبة	القيمة مليون دج	النسبة
الإستثمارات المحلية	31594	% 98,71	1743783	%68,46
الاستثمارات الأجنبية	410	%1,28	803057	%31,54
المجموع	32004	% 100	2546840	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، من الموقع الإلكتروني www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية تمثل ما نسبته 1,28% من إجمالي المشاريع المنجزة والتي يبلغ عددها الإجمالي 32004 مشروع استثماري، أما من حيث القيمة المالية فرغم انخفاض عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية إلا أنها تمثل ما نسبته 54%31% من إجمالي قيمة الإستثمار المنجز خلال نفس الفترة، فلقد بلغت القيمة 803057 مليون دج من ما مجموعه 2546840 مليون دج. هذا من حيث النسبة الإجمالية من عدد المشاريع وكذا من حيث القيمة الإجمالية للمشاريع الإستثمارية، أما إذا أخذنا بعين الإعتبار توزيع الإستثمارات الأجنبية حسب القطاعات فنجد أن القطاعات الواعدة والكفيلة بتطوير الإقتصاد الجزائري وإخراجه من دائرة التبعية للمحروقات لم تحصل إلا على نسب ضئيلة جدا، فعلى سبيل المثال نصيب القطاع السياحي من هذه الإستثمارات لم يكن إلا 03 مشاريع استثمارية بقيمة إجمالية بلغت 13587 مليون دج، وهو ما يمثل 1,69 % من القيمة الإجمالية للإستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2002/2012، ونفس الأمر بالنسبة للقطاع الفلاحي الذي كان نصيبه 06 مشاريع استثمارية من أصل 410 مشروع منجز، حيث مثلت القيمة الإجمالية للإستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي 887 مليون دج، وهو ما يمثل 0,11 % من إجمالي القيمة. إن توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط تظهر من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم02: توزيع المشاريع الأجنبية المنجزة حسب قطاع النشاط للفترة 2002/2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة مليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الصناعة	220	%53,68	599200	% 74,61	23450	% 54,58
الخدمات	97	23,65 %	167118	% 20,81	10363	% 24,12
البناء والأشغال العمومية والهيدروليك	63	15,36 %	12082	% 1,5	6698	% 15,59
النقل	16	03,90 %	3991	% 0,49	505	% 1,17
الفلاحة	06	%01,46	887	% 0,11	82	% 0,19
الصحة	05	01,21 %	6192	% 0,77	737	% 1,71
السياحة	03	% 0,73	13587	% 1,69	1124	% 2,61
المجموع	410	% 100	803057	% 100	42959	% 100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من الموقع الإلكتروني www.andi.dz

هذه الإحصائيات المقدمة عن عدد المشاريع الإستثمارية المنجزة خلال الفترة 2012/2002 لا يمكن من خلالها الحكم على مدى جاذبية المناخ الإستثماري من عدمه إلا إذا تم التطرق إلى نصيب الجزائر من الإستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي.حيث من خلال البيانات المتوفرة نجد أن نصيب الجزائر من هذا الإستثمار يعد زهيدا وهذا ما يظهر من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم 03: قيمة الإستثمار الأجنبي الوارد للجزائر خلال الفترة 2010- 2013

السنوات	2010	2011	2012	2013
قيمة الإستثمار بالمليون دولار أمريكي	2,254	2,571	1,499	1,691

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، ص 110.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر تعتبر متذبذبة من سنة إلى أخرى، فهي لم تعرف منحى تصاعدي خلال الفترة 2010 إلى 2013، فقد عرفت قيمة هذا الإستثمار تزايدا من سنة 2010 إلى سنة 2011، لكن سرعان ما انخفضت القيمة سنة 2012 بمقدار 1,072 مليون دولار أمريكي وهي قيمة انخفاض كبيرة جدا، إلا أننا سنة 2013 نلاحظ ارتفاع طفيف في قيمة هذا الإستثمار الوارد مقارنة بسنة 2012، ومن خلال تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار نجد أن حصة الجزائر من الإستثمار الأجنبي تعد ضعيفة مقارنة ببعض الدول الأخرى، كما نجد أن دولا أخرى لا يمكن إجراء المقارنة بينها وبين الجزائر من حيث الإمكانيات تعرف تدفقات للإستثمار الأجنبي أكثر من الذي تعرفه الجزائر أو يجاريه، ونصيب الدول العربية من الإستثمار الأجنبي للفترة 2010 إلى 2013 نوضحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 04: قيمة الإستثمار الأجنبي الوارد لبعض الدول العربية للفترة 2010- 2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات / البلد	2010	2011	2012	2013
السعودية	29,232	16,308	12,182	9,298
الإمارات العربية المتحدة	5,500	7,679	9,602	10,488
الكويت	1,304	3,260	3,391	2,329
مصر	6,385	0,482	6,881	5,553
الأردن	1,650	1,473	1,497	1,798
المغرب	1,573	2,568	2,728	3,358
تونس	1,512	1,147	1,918	1,096

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار حول مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2014.

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الجزائر من الإستثمار الأجنبي مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى يعد ضعيفا، فإذا نظرنا إلى حصة كل

من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت نجدها تفوق بكثير نصيب الجزائر من هذا الإستثمار، وإذا ما اعتبرنا أن هذه الدول تتوفر على البترول وتعد من بين أوائل الدول العربية في إنتاج النفط نجد المبرر الذي نستند إليه عند إجراء المقارنة بين هذه الدول والجزائر؛ رغم أن الجزائر تعتبر من الدول المصدرة للنفط كذلك، لكن إذا نظرنا إلى باقي الدول العربية الأخرى تتعرى الفرضية القائمة على أن القطاع النفطي هو القطاع الجاذب للإستثمار الأجنبي في هذه الدول، فمن خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الدولة المصرية من الإستثمار الأجنبي يفوق حصة الجزائر بما يقارب ثلاثة أضعاف خلال فترة الدراسة ماعدا في سنة 2011 أين عرفت الدولة المصرية اضطرابات أمنية وسياسية أثرت على الحصة المستقطبة من هذا الإستثمار، حيث نسجل قيمة سالبة وهذا يعني خروج الإستثمارات من الدولة المصرية تجاه الخارج، فالإقتصاد المصري لا يعتمد على القطاع النفطي في استقطاب هذا الإستثمار، بل إن استقطابه يكون في قطاعات أخرى من غير القطاع النفطي، وتعود ارتفاع القيمة المسجلة بخصوص الحالة المصرية مقارنة بالجزائر إلى توفر المناخ الملائم للإستثمار، وغير بعيد عن دول الجوار على غرار تونس والمغرب وكذلك الأردن التي تعد دولة فقيرة من حيث الموارد، إلا أننا نلاحظ أن حصة هذه الدول من الإستثمار تجاري الحصة التي حصلت عليها الجزائر خلال فترة المقارنة فتونس أو المغرب أو الأردن تعتبر دول فقيرة من حيث المورد النفطي إلا أنها استطاعت أن توفر العوامل المؤدية لجذب هذا الإستثمار. وما يزيد الأمر غرابة هو إذا قارنا حصة الجزائر من هذا الإستثمار بإجمالي الحصة التي تعود إلى مجموع الدول النامية والإفريقية؛ فهذه الحصة يمكن بيانها من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم 05: نسبة حصة الجزائر من حصة الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول النامية والدول الإفريقية

السنوات / البيان	2011	2012	2013
نصيب الدول النامية.....(1) مليار دولار أمريكي	725	729	778
نصيب الدول الإفريقية.....(2) مليار دولار أمريكي	48	55	57
نصيب الجزائر.....(3) مليار دولار أمريكي	0.2571	0,1499	0,1691
النسبة (3) من (1)	%0,035	%0,020	%0,021
النسبة (3) من (2)	%0,53	%0,27	%0,29

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار حول مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2014.

فمن خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن حصة الجزائر من

الإستثمار الأجنبي الوارد هي نسب هامشية ولا تكاد تذكر، ويرجع هذا إلى العديد من الأسباب التي سوف نتناولها في المحور الموالي من هذه الورقة البحثية.

المحور الرابع: معوقات جذب الإستثمار الأجنبي وبعض الحلول.

بناءا على مكونات مناخ الإستثمار التي تطرقنا إليها في المحور الثاني من هذه المداخلة يمكن لنا أن نسجل بعض أوجه النقص والقصور بخصوص توفر البعض من هذه العوامل في الجزائر، كما أن بعض العوامل الأخرى متوفرة وموجودة في الجزائر.

فقبل أن نتطرق إلى العوامل المعيقة لتكوين بيئة جاذبة للإستثمار لابد أن نعرض بعض العوامل الإيجابية المتعلقة بالمناخ الإستثماري الجزائري، فبخصوص العوامل السياسية نرى أن الجزائر ورغم معاناتها خلال العشرية السوداء من انفلات أمني وعدم الإستقرار السياسي إلا أن هذه المخاوف لا يمكن أن تبرر مواقف الأجانب من الإستثمار في الجزائر لأن الأوضاع الأمنية والسياسية تعرف استقرارا متزايد منذ دخول ميثاق السلم والمصالحة حيز التنفيذ، كما أن البيئة السياسية عرفت انفتاحا لم تعرفه الجزائر منذ سنة 1989، ففي الآونة الأخيرة فتحت السلطات العامة الجزائرية المجال أمام الأفراد من أجل تكوين الأحزاب السياسية مما أنتج عديد الكيانات السياسية. لكن ما يسوّد الصورة عن الوضع الأمني والسياسي في الجزائر هو نقص توفر المعلومة عن حالة الأوضاع لدى المستثمرين الأجانب، وعلى هذا لابد أن تسعى السلطات الجزائرية لبذل المزيد من الجهد من أجل تحسين صورة الجزائر من الناحية الأمنية والسياسية في الخارج. ومن جهة أخرى فإن الجزائر تعرف بعض الإستقرار والتحسن على مستوى المؤشرات الإقتصادية الكلية، كما نشير في الجانب الإيجابي أن السلطات العليا في البلاد أعطت الأهمية البالغة لتحفيز الإستثمار الأجنبي للتوطن في الجزائر ناهيك عن الحفاظ على الرأسمال المحلي من عدم الهروب، ويتضح ذلك جليا من خلال التحفيزات الجبائية والضمانات التي تتضمنها قوانين الإستثمار المختلفة في مرحلة اقتصاد السوق، ومن جهة أخرى نجد أن السلطات العليا أولت عناية كبيرة لإشكالية تحويل الأرباح المحققة من طرف المستثمر، حيث تم تنظيم ذلك وتوضيح كل الطرق والآليات المتبعة في مجال تحويل الأرباح[1].

تجدر الإشارة إلى أن ما سوف نتناوله أدناه يتعلق بالمعوقات الخاصة

1- راجع في ذلك النظام رقم 03/05 المؤرخ في 06 جوان 2005، المتعلق بالإستثمارات الأجنبية، المواد من 02 إلى 06.

بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ولا تتعلق بالإستثمار الأجنبي غير المباشر، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذا الأخير لا يمكن الحديث عن معوقات جذبه ما دام أن الوضعية العملية للسوق المالي في الجزائر كارثية ولا يمكن الحديث عن أدائها، فإذا أردنا إعطاء فرصة لإنسياب الإستثمار الأجنبي غير المباشر فلابد من القيام بإصلاح السوق المالي وتهيئة ظروف تطوره، أما بخصوص معوقات جذب الإستثمار الأجنبي فيمكن أن نستقرئ ذلك من خلال مكانة الجزائر وترتيبها في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، حيث تبين الإحصائيات أن الجزائر تحتل مراتب متدنية سواء على المستوى العربي أو العالمي، وهذا ما يظهر من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم 06: ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال - للفترة 2008-2012

السنوات / الترتيب	2008	2009	2010	2011	2012
عربيا	14	14	13	13	16
دوليا	125	132	136	136	148

المصدر: المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لسنوات 2009 إلى 2012

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن مناخ الإستثمار وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال لم يتحسن في الجزائر ، بل نراه يزداد سوءا من سنة إلى أخرى حيث انتقلت الجزائر من المرتبة 125 سنة 2008 إلى المرتبة 148 سنة 2012، ونفس الشيء على المستوى العربي حيث جاء ترتيب الجزائر سنتي 2008 و2009 في المرتبة 14، لتحتل سنة 2010 و2011 المرتبة 13، لتقفز سنة 2012 إلى المرتبة 16 من أصل 19 دولة عربية، وهذا أمر طبيعي إذا ما قمنا باستعراض ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.

جدول رقم 07: ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال دوليا للفترة 2009 - 2012

البيان / السنوات	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
الترتيب في 2009	141	112	118	162	131	70	166	118	126	49
الترتيب في 2010	148	110	122	160	135	73	168	122	123	51
الترتيب في 2011	150	113	122	165	138	74	168	124	127	51
الترتيب في 2012	153	118	غ م	167	150	79	164	157	122	59

المصدر: المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لسنوات 2009 - 2012

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر تحتل مرتبة متوسطة في

مؤشرين فرعيين فقط هما المؤشر الفرعي لحماية المستثمر، والمؤشر الفرعي لإغلاق المشروع، ولقد جاءت هذه المراتب المتوسطة بالنّظر إلى الحماية القانونية التي كرّسها المشّرع الجزائري للمشاريع الإستثمارية الأجنبية التي تتوطّن في الجزائر، والتي تظهر من خلال [1]:

- يكفل القانون الجزائري نفس المعاملة للمستثمرين الأجانب (طبيعيين كانوا أو معنويين) مع المستثمرين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات المتعلقة بالإستثمار؛

- إن التشريع الجزائري يكفل عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات أو التعديلات التي تحدث في المستقبل على القوانين المنظمة للإستثمار والحوافز الممنوحة للإستثمارات المقامة، إلا إذا طلب المستثمر تطبيق الإجراءات الجديدة؛

- قانون الإستثمارات الجزائري يقر صراحة على أن الإستثمارات المنجزة لا يجوز أن تكون محل مصادرة إدارية من طرف السلطات الجزائرية؛

- تطبيق مبادئ التحكيم الدولي بخصوص النزاعات التي تثور بين المستثمر الأجنبي والسلطات الجزائرية، حيث يعد هذا الإجراء الضّمانة الأساسيّة التي تعطي الثّقة للمستثمر الأجنبي من المشاكل التي قد يصادفها في التّشريعات المحلية.

لكن إذا نظرنا إلى باقي المؤشرات الفرعية الثمانية فنجد أن الجزائر لا تحتل مراتب متقدمة فيها وذلك بالنظر إلى جملة النقائص والمعوقات التي جعلت الجزائر تحتل هذه المرتبة، وعلى هذا لا بد من القيام بما يلي:

- ضرورة تخفيف الإجراءات المتعلقة بتأسيس الكيان الإستثماري (المشاريع الإستثمارية) لأن عامل الزمن له تكلفته من وجهة نظر المستثمرين، ففي هذا الإطار نجد أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة خلال الفترة 2009-2012 على المستوى العالمي ضمن المؤشر الفرعي لبدء المشروع●، فمن خلال البيانات المتوفرة بخصوص عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع استثماري فإنها تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع بعض الدول العربية الأخرى، من جهة أخرى فإن الوقت اللازم لإتمام هذه الإجراءات يعد مرتفعا نوعا ما، فخلال السنوات 2009 إلى 2012

1- أنظر الأمر 01/ 03 المؤرخ في 20 أوت 201، المعدل والمتمم بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الإستثمار، المواد 14- 17 منه.

●- يتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية تتمثّل في عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل المشروع، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات، تكلفة هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الحد الأدنى لرأس المال القانوني لتأسيس الشركة

مثّلت عدد الإجراءات 14 إجراءا، الأمر الذي استدعى 24 يوم لتنفيذها لترتفع في سنة 2012 إلى 25 يوما[1] وبالمقارنة مع دول عربية أخرى نجد أن هذه الإجراءات تمثل سنة 2012 في كل من تونس، المغرب، مصر السعودية، على التوالي 10، 06، 06، 03، الأمر الذي يستلزم 11 يوم في تونس، 12 يوم في المغرب، 07 أيام في مصر، 06 أيام في السعودية.

- ضرورة تحسين عمل الإدارة في مجال استخراج ومنح الوثائق اللازمة للمستثمرين وتخفيض الوقت اللازم لإستخراج مختلف هذه الوثائق، ويتم ذلك من خلال محاربة بيروقراطية الإدارة والتعسف الإداري من جهة، وتحسين الخدمة العمومية من جهة أخرى من خلال وضع نماذج نمطية للوثائق الضرورية واللازمة لمثل هذه الأمور والتقليل منها قدر الإمكان، كل هذه التدابير من أجل اختصار الوقت أمام المستثمرين، لأن عامل الزمن يعد من بين العوامل التي يحتكم إليها المستثمر في قرارات استثماره. إذ في هذا الإطار نلاحظ ارتفاع عدد الإجراءات والزمن المستغرق لإكمال هذه الإجراءات، فالبيانات المتوفرة تظهر أن المستثمر لإتمام مختلف الإجراءات المرتبطة بالمشروع الإستثماري يقضي في ذلك 281 يوما كاملا[2]. ففي هذا الإطار نجد أن الجزائر من بين البلدان العربية التي تعرف إجراءات كثيرة بخصوص استخراج تراخيص إقامة المشروع الإستثماري، كما أن الوقت المستغرق من أجل إتمام هذه الإجراءات يعد كبيرا جدا الأمر الذي يجعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى على المستوى العربي من حيث ارتفاع الوقت المستغرق لتسوية هذه الإجراءات، وذلك ما يظهر من خلال الجدول الموالي.

جدول ر قم08: عدد الإجراءات والوقت المستغرق في إطار مؤشر استخراج التراخيص في الجزائر و الدول العربية لسنة 2012

1- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار: سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدّول العربية، مؤشر تأسيس المشروع للفترة 2009، 2012.

2- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادراتسلسلة آداء بيئة الأعمال في الدول العربية، مؤشر استخراج التراخيص والبناء 2012.

الدولة	السعودية	البحرين	الإمارات	قطر	تونس	عمان	الكويت	مصر	اليمن	الأردن
عدد الإجراءات	09	12	14	17	17	14	24	22	12	17
الزمن المستغرق بالأيام	75	43	46	70	88	174	130	218	116	70
الدولة	لبنان	المغرب	فلسطين	الجزائر	سوريا	السودان	جيبوتي	موريتانيا	العراق	
عدد الإجراءات	19	15	18	19	23	16	15	18	13	
الزمن المستغرق بالأيام	219	97	119	281	104	270	172	119	187	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، سلسلة بيئة الأعمال في الدول العربية، مؤشر استخراج التراخيص 2012.

- مواصلة الجهود المبذولة في مجال البنية التحتية وإقامة المرافق الحيوية، إذ أن هذه المقومات عادة ما تسهل إقامة الإستثمار على غرار توفر الطرقات والموانئ والسكك الحديدية، توفير الكهرباء....الخ؛

- تحسين عمل النظام المصرفي وتخفيف إجراءات الحصول على القروض، حيث أن المشروع الإستثماري عادة ما يحتاج إلى التمويل اللازم، وفي غياب السوق المالي يتم اللجوء إلى التمويل عن طريق الوساطة المالية، هذه الأخيرة تعرف عدة عراقيل في الجزائر من حيث عدد الإجراءات و تعقدها، ففي هذا المجال يجب القيام بما يلي:

- إيجاد تشريعات اللازمة التي تحمي المقرضين من خطر الإفلاس الذي يلحق بالمقترضين في صورة البنوك والمؤسسات المالية من أجل وضع الأموال الزائدة عن الحاجة في دائرة الجهاز المصرفي؛

- إيجاد المرونة الكافية بخصوص الضّمانات التي تطلب لحماية مبلغ القروض من حالات الإفلاس التي قد تحدق بالمستثمرين؛

- العمل على زيادة المراكز التي تهتم بإعطاء الإستشارة القانونية سواء للمستثمرين بخصوص البنك الذي يجب التعامل معه أو للبنوك بخصوص المقترضين،ما نود الإشارة إليه أن المشرع الجزائري في ظل أحكام المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الإستثمار كان يمنح للمستثمرين الحق في الحصول على قروض بنكية بسعر فائدة منخفض والذي تضمنته أحكام المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الإستثمار[1]، إلا أن المشرّع الجزائري تراجع عن منح هذا الإمتياز في ظل الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار وحتى في ظل الأمر 08/06 المعدل للأمر 03/01 لم ينص على هذا الإمتياز.

1- انظر المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار، المادة 35 منه

- مواصلة الجهود المبذولة في مجال حماية المستثمر الأجنبي وتوفير الضمانات الكافية من أجل عدم القيام بكل أشكال التأميم والمصادرة، حيث أشرنا أعلاه إلى أن المشرع الجزائري يكفل ضمانات كبيرة في هذا الإطار مما جعل الجزائر تحتل مراتب متقدمة في المؤشر الفرعي المتعلق بحماية المستثمر؛

- الحفاظ على قدر نسبي من الثبات للتشريعات الموجودة، إذ ما يأرّق المستثمرين وينفرهم عن إقامة استثماراتهم في الجزائر هو الميوعة التي تتميّز بها الجزائر في مجال تغيير وتعديل التشريعات، حيث نجد في هذا الإطار أن هناك العديد من القوانين التي تعرف الكثير من التغييرات والتعديلات في فترة وجيزة جدا، هذا الأمر يجعل المستثمر في حيرة من أمره ويولّد الخوف في نفسه من اللجوء إلى استثمار أمواله في بلد يعرف تغييرات كثيرة في تشريعاته ولا يدري هل تغيّر التّشريع سوف يكون في صالحه أو ضده؛

- في المجال الضريبي نجد أن التشريع الضريبي الجزائري يتضمن العديد من المزايا● الممنوحة للمستثمر، لكن هذا لا يكفي ولا يعد عامل جذب في ظل التعقد وكثرة الإجراءات التي يتسم بها مجال تعامل المستثمر مع إدارة الضرائب فإذا نظرنا إلى المؤشر الفرعي المتعلق بدفع الضرائب[1] الذي تم استحداثه سنة 2006، والذي يقيس مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة وكذا السياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات وإجراءات السداد نجد الجزائر تحتل المرتبة 18

● - في إطار التحفيزات الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي أو المحلي على حد السواء فقد دأبت السلطات الجزائرية على تضمين قوانين الإستثمار العديد من التحفيزات سواء كان ذلك في إطار المرسوم التشريعي رقم 93 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993، او الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 201، المعدل والمتمم بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، فقد تضمن المرسوم التشريعي عديد الإمتيازات الجبائية في إطار النظام العام (المواد 16-19)، ونفس الأمر نفسه في إطار الأمر 03/01 (المادة 09)، كما أنه توجد هناك تحفيزات جبائية في إطار النظام الخاص، حيث تضمنتها المواد من 20 إلى 34، أما في إطار الأمر 03/01 فقد جاء ذلك في المواد من 10 إلى 13.

1- يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: الأول يتعلق بعدد مدفوعات الضرائب سنويا: ويشمل عدد المرات التي يتردد فيها المستثمر على الإدارة الضريبية لسداد الضرائب المستحقة عليه بما فيها الاشتراكات الإلزامية خلال السنة؛ أما الثاني فيتعلق بالوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية سواء ما تعلق بإعداد الملف الجبائي وسداد كل من الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة أو كما تسمى في دول أخرى ضريبة المبيعات، اشتراكات الضمان الإجتماعي بما في ذلك الضريبة على المرتبات والأجور الخاصة بالعاملين في الشركة معبرا عنها بعدد الساعات في السنة؛ والمؤشر الأخير يقيس نسبة إجمالي الضرائب و الإشتراكات الإلزامية مستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية، حيث تشمل هذه الضرائب الضريبة على أرباح الشركات واشتراكات الضمان الإجتماعي الإجبارية المرتبطة بالعمال وكل ضريبة ترتبط بهم.

عربيا من أصل 19 دولة شملها المؤشر، أما على المستوى الدولي فقد احتلت المرتبة 162؛ 164 على التوالي سنتي 2011، 2012، ومن خلال بيانات الجدول الموالي يتضح لنا الفرق الموجود بين الجزائر وباقي الدول العربية الأخرى في هذا المجال.

جدول رقم 09: ترتيب الجزائر وباقي الدول العربية في المؤشّرات الفرعيّة لمؤشر دفع الضّرائب لسنة 2012.

الدولة	السعودية	البحرين	الإمارات	قطر	تونس	عمان	الكويت	مصر	اليمن	الأردن
عدد مدفوعات الضرائب سنويا	14	25	14	03	8	14	15	29	44	25
الوقت المستغرق للتعامل مع إدارة الضرائب.	79	36	12	36	144	62	118	433	248	116
إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح	14,5	15,1	14,1	11,3	62,9	22	15,5	43,6	32,9	27,7
الدولة	لبنان	المغرب	فلسطين	الجزائر	سوريا	السودان	جيبوتي	موريتانيا	العراق	
عدد مدفوعات الضرائب سنويا	19	17	27	29	19	47	35	37	13	
الوقت المستغرق للتعامل مع إدارة الضرائب	180	238	154	451	336	180	82	696	312	
إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح	30,2	49,6	16,8	72	39,7	36,1	38,7	68,3	28,4	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصّادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، مؤشر دفع الضرائب 2012

ففي هذا الإطار لابد من اتخاذ العديد من التدابير لعل أهمها:

- تخفيف الإجراءات للتعامل مع المصالح الضّريبية؛
- تحسين عمل الإدارة الضّريبية؛

- رغم اتجاه المشرع الجزائري إلى تخفيض الضريبة على أرباح الشركات إلى معدلين 19%، 25% قبل قانون المالية لسنة 2015، ليتم في طار قانون المالية لهذه السنة إلى توحيد المعدل عند 23% بدل المعدلين السابقين[1]، إلا أنّ نسبة الضرائب المدفوعة من طرف المستثمر تمثل مستويات عليا، وذلك ناتج عن ارتفاع الجزء الذي يتحمله المستثمر عن العمال والموظفين في إطار دفعه الإشتراكات الإجتماعية (26%) وعلى هذا لا بد من إعادة النّظر في هذه النسبة وتوجيه التّحفيزات تجاهها وليس اقتصارها على الضرائب فقط.

1- القانون رقم 10/14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014ن المتضمن قانون المالية لسنة 2015، المادة 12 منه المعدلة لأحكام المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

الخاتمة

من خلال ما تناولناه في هذه الورقة البحثية نجد أن للإستثمار الأجنبي أهمية كبيرة بالنسبة للدول المضيفة له، وعلى هذا فهي تتهافت على جذب المزيد منه، كما تبيّن لنا أن جذب هذا الإستثمار يتطلب توفير المناخ المناسب والملائم له والذي يتشكل من عدة عوامل تتفاعل فيما بينها من أجل أن تعطي لنا بيئة استثمارية جذابة. أما بخصوص الجزائر فيتبيّن لنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نصيب الجزائر من الإستثمار الأجنبي تعد ضعيفة حتى بالمقارنة مع بعض الدول التي تفوقها الجزائر من حيث الإمكانيات، كما أن النّسبة التي يمثلها الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر من إجمالي الحصة العائدة للدول النامية والإفريقية تعد نسبة هامشية ولا تكاد تذكر، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب وعراقيل تقف في طريق انسياب هذا الإستثمار للتوطن في الجزائر، وعلى هذا لابد من القيام بعديد الإجراءات التي تناولناها سابقا من أجل تحييد هذه العراقيل ولكي تكون البيئة الإستثمارية أكثر استقطابا للإستثمار الأجنبي.

قائمة المراجع

1- أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004 – 2005.

2- دريد محمود السامرائي: الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، مارس2006.

3- رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، ط 01، المكتبة العصرية، مصر، 2007.

4- سامي أحمد غنيم؛ عبد الدايم أحمد الشويطر: التأصيل التّنظيري للإستثمار الأجنبي وضمانات طمأنته في الجمهورية اليمنية، دراسة مقارنة (مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2005).

5- عبد السلام أبو قحف: نظرية التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

6- قدي عيد المجيد: مدخل للسياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

7- زعباط عبد الحميد: المناخ الاستثماري في الجزائر (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11)، 2004.

8- زغيب شهرزاد: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد08، سبتمبر2005.

9- فارس فوضيل: هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،العدد10، 2004.

10- بن حمودة فطيمة المولودة بن عبد العزيز: الضريبة والاستثمار الأجنبي في الجزائر مقابلة بين التحفيز والإعاقة، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية التجارية والتسيير، جامعة البليدة، أيام 11-12 ماي 2003.

11- عبد المجيد أونيس: مناخ الإستثمار، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، 23/22 أفريل 2003.

12- قويدري محمد: أثر تطوير مناخ الإستثمار على استقطاب رأس مال الأجنبي، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، 23/22 أفريل 2003.
13- القانون رقم 10/14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014ن المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
14- المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار.
15- الأمر 01/ 03 المؤرخ في 20 أوت 201، المعدل والمتمم بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006.
16- راجع في ذلك النظام رقم 03/05 المؤرخ في 06 جوان 2005، المتعلق بالإستثمارات الأجنبية.
17- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار: سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدّول العربية، مؤشر تأسيس المشروع للفترة 2009، 2012.
18- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات:سلسلة أداء بيئة الأعمال في الدول العربية، مؤشر استخراج التراخيص والبناء 2012.
19- تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار حول مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2014.
20- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz